مجتمع

الجزائر: إنتاج اللقاحات محلياً يحقق السيادة الصحية

أكد وزير الصناعة الصيدلانية الجزائري عبد الرحمن جمال لطفي بن باحمدي أنّ إنتاج اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في البلاد قبل نهاية العام الجاري سوف يمكّن من تحقيق «السيادة الصحية» للبلاد. أتى ذلك في خلال فعالية مخصصة للصناعة الصيدلانية تحت عنوان «الصناعة الصيدلانية: استراتيجيات وتحديات». وأوضح أنّ الكفاءات الصيدلانية الجزائرية التي يُراهَن عليها قادرة على ذلك لإثبات إمكانات الصناعة الصيدلانية الجزائرية مرّة أخرى. وشدّد على ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة التحدي الجديد. (وكالة الأنباء الجزائرية)

الصين تعيد النظر في عملية التحصين ضد كورونا

صرّح مدير المراكز الصينية للسيطرة على الأمراض، جاو فو، بأنّ اللقاحات الصينية «لا تتمتع بمعدلات حماية مرتفعة جداً»، في اعتراف نادر بضعف اللقاحات الصينية المضادة لكوفيد-19. وكشف فو أنّ اللقاح الصيني قيد الدراسة الرسمية، «فيما كان ينبغي علينا استخدامه من خطوط تقنية مختلفة لعملية التحصين». ولم يقدّم جاو أيّ تفاصيل عن التغييرات المحتملة في الاستراتيجية، لكنّه أشار إلى تقنية الحمض النووي الريبي المرسال (إم آر إن إيه) التي استخدمها مطوّرو اللقاحات الغربيون بخلاف الصين. (أسوشييتد برس)

(ياميك لاغيه/ فرانس برس)

حيوانات كوبا محميّة

أصدرت كوبا قانوناً جديداً حول الرفق بالحيوان، وهو الأوّل من نوعه في تاريخ البلاد. ويفرض هذا القانون غرامات على الضالعين في سوء معاملة الحيوانات، لكنّه في الوقت نفسه لا يمنع مصارعة الديوك وتقديم الأضاحي في الطقوس الدينية.

ويُنظر إلى التشريع الجديد على أنّه نصر للمجتمع المدني الذي يرى للمرة الأولى مطالبه تتحوّل إلى قانون. يُذكر أنّه في السابع من إبريل/ نيسان من عام 2019، تظاهر نحو 500 شخص في العاصمة هافانا، للمطالبة بقانون يحمي الحيوانات، في تظاهرة أولى مستقلة غير سياسية تسمح بها الدولة الكوبية. ونصّ مرسوم القانون الكوبي الجديد الذي نشره مجلس الدولة على «إقرار بنود تنظيمية تضمن الرخاء الحيواني وتوجِد الوعي لدى شعبنا بالعناية واحترام الحيوانات». ويمنع المرسوم الجديد «الأشخاص من التسبّب في مواجهة بين الحيوانات من أيّ جنس، باستثناء تلك المسموح بها من السلطات المختصة». وبذلك تُمنع المعارك بين الكلاب، فيما مصارعة الديوك، وهو تقليد راسخ في كوبا، ما زالت مسموحة في حال إجرائها في النوادي المخصصة لذلك تحت إشراف الدولة. ويوضح المرسوم أنّ «التضحية بالحيوانات (الدينية) يجب أن تحصل برحمة وسرعة، لتفادي الألم والتوتر». كذلك، يفرض التشريع الجديد غرامات مالية تتراوح بين 500 بيزوس وأربعة آلاف (بين 20 دولاراً أميركياً و170 تقريباً) في حالات سوء المعاملة.

(فرانس برس)

الازدحام المروري يخنق أهالي بغداد

بغداد ـ **زيد سالم**

يُعدّ مشهد الازدحام المروري في العاصمة العراقية بغداد ثابتاً في يوميّات المواطنين، وقد يستمر خمس أو ست ساعات. وتزدحم شوارع المدينة وأزقتها بالسيارات والدراجات النارية، ما يعيق حركة السير بشكل شبه تام. هذا الواقع يثير غضب المواطنين الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن التنقل في عاصمتهم. وفي بعض الأحيان، يؤدي الازدحام إلى وقوع حوادث سير، بالإضافة إلى مشاكل بين الناس.

ولا يبالغ قاطنو بغداد حين يقولون إن الازدحام يمنعهم من الوصول إلى وظائفهم. ووصل الأمر إلى حدّ خسارة البعض عمله من جراء الازدحام. ومؤخراً، أعلنت السلطات العراقية حظراً جزئياً للتجول بدءاً من الثامنة مساء وحتى الخامسة صباحاً، وحظراً شاملاً أيام الجمعة والسبت والأحد من كل أسبوع. إلا أن ذلك لم ينه أزمة الازدحام المروري. ويقول مسؤولون أمنيون وآخرون في مجال الصحة إن المواطنين لا يلتزمون كثيراً بقرارات حظر التجول، ما قد يؤدي إلى صدامات بينهم وبين القوى الأمنية بسبب الإجراءات المتبعة. ولم تكن بغداد تشهد ازدحاماً مرورياً بهذه الوتيرة قبل عام 2003. إلا أن الانفتاح الاقتصادي واستيراد السيارات من دون تخطيط حكومي واضح، كما يقول مراقبون، تسبب في خلق هذه الأزمة في شوارع العاصمة. في هذا الإطار، تقول زينب إبراهيم، وهي موظّفة في وزارة العدل العراقية، إن الازدحام المروري في شوارع بغداد بات مزعجاً إلى درجة كبيرة. تضيف أن المعاناة التي تعيشها وغيرها للوصول إلى مكان العمل تفاقم مشاعر الغضب والضجر وتزيد من من الضغوط النفسية. وتشير لـ «العربي الجديد» إلى أنه لم يعد هناك أي فراغ في شوارع العاصمة وأزقتها، وباتت عبارة عن ملايين السيارات التي تمشي على مهل. واقع دفع البعض إلى شراء دراجات نارية للوصول سريعاً إلى أماكن عملهم.

أما علياء العزاوي، فتقول إنها تركت عملها مترجمة في شركة محلية بسبب الازدحام المروري، إذ إن الطريق من منطقة الشعب (حيث تسكن) إلى حي المنصور (حيث مقر عملها) قد يستغرق ثلاث ساعات، ما يعني قضاء ست ساعات يومياً على الطريق ذهاباً وإياباً.

من جهته، يقول المهندس علي شايع إنّ «العاصمة بغداد مُصمّمة استناداً إلى خريطة قديمة لا تتناسب مع حجم التضخم السكاني الذي تعاني منه المدينة حالياً»، لافتاً إلى أن الطرقات والجسور والأنفاق شيدت لتستوعب نحو مليوني إنسان. لكن يقطن بغداد حالياً نحو 8 ملايين ويتوافد إليها يومياً 5 ملايين من أجل إجراء معاملات حكومية أو التبضع أو غير ذلك». ويوضح لـ «العربي الجديد» أن «بغداد تحتاج إلى توسيع طرقاتها وجسورها واستغلال المساحات الفارغة فيها، فضلاً عن نقل بعض المؤسسات المهمة في العاصمة إلى مناطق أخرى، وتحديداً الوزارات».

وكان رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي قد اتخذ، الشهر الماضي، إجراءات للتخفيف من حالة الاختناق في الشوارع. وبعد اجتماع له مع قيادة عمليات بغداد، أعلن عن «رفع فوري لعدد من نقاط التفتيش في العاصمة، ووضع خطة مدروسة وبأسرع وقت لرفع نقاط التفتيش الأخرى التي تشكل عبئاً على حركة المواطن وسهولة المرور». إلا أن هذا القرار لم ينه الأزمة في البلاد.

من جهته، يقول الضابط في مديرية مرور الكاظمية في بغداد، محمد الإبراهيمي، إن «عدد السيارات في العاصمة بغداد تجاوز 4 ملايين سيارة، في حين أن الطاقة الاستيعابية للعاصمة لا تتجاوز 600 ألف سيارة فقط، الأمر الذي يؤدي إلى اختناق مروري غير اعتيادي، موضحاً خلال حديثه لـ «العربي الجديد» أن «ما يحدث أكبر من قدرة عناصر شرطة المرور المنتشرين في الشوارع على ضبطه. صحيح أن هؤلاء يحاولون قدر المستطاع تسيير الأمور والحيلولة دون وقوع المزيد من الحوادث»، إلا أنه يتحدث عن غياب تنسيق واضح بين قوى الأمن، إذ تقيم عناصر نقاط تفتيشية عاجلة، الأمر الذي يزيد من الازدحام.

لا مشاريع جديدة

يقول المسؤول المحلي السابق في بغداد سعد المطلبي إنّ «الحكومة العراقية لم تتبنّ أيّ مشروع جديد نتيجة الأزمة المالية، علماً أنّها كانت قد وعدت أهالي بغداد مراراً بإقامة مشاريع، منها مترو، من دون أن تحقق أيّاً من وعودها. وأزمة المرور باتت تطرد الأهالي من مناطق المركز إلى الأطراف. كذلك وجدوا أنفسهم مجبرين على البحث عن بدائل».

الغلاف

سوريون خائفون

خلافات تركية ـ أوروبية مستمرة حول اتفاقية الهجرة

لا تنتهي الخلافات بين تركيا والاتحاد الاوروبي في ما يخصّ اتفاقية الهجرة الموقّعة بينهما قبل خمسة اعوام. ويأتي ذلك وسط قلق يشعر به سوريون في تركيا، إذ إنّ كلّ خلاف يؤثّر سلباً عليهم

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تحرك سوري في إسطنبول رغم كورونا (ياسين أكغول/ فرانس برس)

ازدادت مخاوف سوريين في تركيا من زيادة التشديد وتقليص المساعدات والمنح التركية، من جزاء الخلافات بين أنقرة وبروكسل وتلويح كلّ من الطرفين بإعادة النظر في اتفاقية الهجرة الموقّعة بينهما في مارس/ آذار من عام 2016. ويرى هؤلاء أنهم يدفعون بالتالي الثمن، على صعيد التنقل أو الملاحقة أو حتى تقليص مساعدات «كارت الهلال الأحمر» وتقييد الخدمات الصحية والتعليمية المجانية التي تقدّمها تركيا للسوريين المقيمين بصفة مؤقتة على أراضيها، وفق قانون الحماية المؤقتة الذي دخل حيّز التنفيذ في إبريل/ نيسان 2014.

ومما قاله مخاوف هؤلاء السوريين، تأزّم العلاقات بين تركيا وعدد من دول الاتحاد الأوروبي على خلفية ما يُعرف بـ«أزمة الكرسي» قبل أيام، عندما لم تخصّص أنقرة كرسياً لرئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين إلى جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في القصر الرئاسي، واكتفت بوضع كرسيّ لرئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشال. بالتالي، توتّرت العلاقات مع دول من بينها إيطاليا التي وصف رئيس وزرائها ماريو دراغي الرئيس التركي بأنّه «دكتاتور» فاستدعت حينها أنقرة السفير الإيطالي لديها. من جهتها، غرّدت رئيسة الكتلة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي، إيراتشي غارسيا بيريز، على موقع «تويتر» أنّه «بدأية ينسحبون من اتفاقية إسطنبول، والآن يتركون رئيسة المفوضية الأوروبية من دون مقعد في زيارة رسمية. إنّه أمر محزّ».

وبناء على ذلك، صار يُحكى بين السوريين عن إعادة نظر في اتفاقية الهجرة، وبالتالي تقليص الدعم المالي المقدّم من أوروبا للسوريين، ووصلت المخاوف لدى بعضهم إلى حدّ الإشارة إلى ترحيل سوريين بحجة مخالفات مرتكبة. فيعبّر السوري محمد صالح، من ولاية مرسين، عن خوفه من وقف المساعدات، قائلاً لـ«العربي الجديد» إنّ «لديّ عجزاً بنسبة 60 في المائة فقد توقفت المساعدات الشهر الماضي، لكنّ ثمّة وعوداً بأن تعود». ويؤكد أنّ مخاوفه تلك تنسحب على كثيرين، «سواء ممّن يُصنّفون عاجزين بتقاضون نحو 300 ليرة تركية (نحو 35 دولاراً أميركياً) شهرياً، أو ممّن يشملهم برنامج، صوى، الذي يمنح الأسر السورية مساعدات بنحو 120 ليرة (نحو 15 دولاراً) لكلّ فرد فيها».

تلك المخاوف طاولت كذلك العاملين السوريين في المؤسسات التعليمية التركية، وتؤكد المدرّسة السورية منار عبود أنّها «تزايدت اليوم على خلفية ما يقال عن خلاف تركي أوروبي وإعادة النظر في الاتفاقية الموقعة بين الطرفين»، مشيرة لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «تعليمات وصلت بتقليص عدد المدرسين السوريين»، تضيف: «ربما يكون الشهر المقبل الأخير الذي يتقاضى في خلاله المدرسون من غير حملة الإجازات الجامعية راتبهم الشهري المقدّر بـ2020 ليرة (نحو 250 دولاراً)».

إعادة النظر بالاتفاقية

ترى مصادر تركية مسؤولة أنّه «ليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي الضغط على تركيا ونسف الاتفاقية لأنه المستفيد». وتوضح المصادر نفسها لـ«العربي الجديد» أنّ «تركيا تستقبل أكثر من خمسة ملايين لاجئ، منهم 3,6 ملايين سوري، ومعظم هؤلاء يتطلعون إلى الهجرة غير القانونية إلى أوروبا، فيما تركيا تضبطهم وتتكبد أعباء مالية واجتماعية من جزاء ذلك». وتذكّر بتصريح الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، بـ«ضرورة استمرار تنفيذ اتفاقية مارس/ آذار 2016 بشأن الهجرة مع تركيا»، وبتأكيد بوريل من بروكسل أخيراً رغبة الاتحاد الأوروبي في تجديد الاتفاقية في المستقبل. وكان بوريل قد صرّح بأنّ اتفاقية الهجرة مع تركيا «ما زالت سارية وينبغي الاستمرار في تنفيذها»، لافتاً إلى أنّ هذه الاتفاقية تمثّل «مصلحة مشتركة» لتخفيف العبء عليها ولمنع الهجرة غير النظامية وفقدان الأرواح، ومضيفاً أنّ «الاتفاقية سوف تُناقش ما بين دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، ليُعقد بعد ذلك لقاء مع تركيا من أجل تجديدها».

ولم يخفِ بوريل أنّ الاتفاقية تعرّضت لانتقادات كثيرة لكنّها أعطت نتائج ملموسة وأدّت إلى تقليل الخسائر في الأرواح والحدّ من العبور غير النظامي للحدود. وتابع أنّها حسّنت كذلك وضع اللاجئين والمهاجرين في تركيا، والأرقام تظهر ذلك، إذ خُصّصت ستة مليارات يورو (7 مليارات و140 مليون دولار) لدعم اللاجئين، لكنّه شدّد على أنّ السوريين في تركيا ما زالوا في حاجة إلى المساعدة.

وفي سياق متصل، يرجّح مراقبون اتراك أن يُعاد النظر في اتفاقية الهجرة التي وقّعتها بلادهم مع الاتحاد الأوروبي، لأنّ أوروبا برأيهم لم تلتزم بنود الاتفاقية، خصوصاً ممّا يتعلق بإرهابيين ورعايتهم ودعمهم كممثلين لمنظمات مجتمع مدني». وفي حين تاشيرة دخول الأتراك إلى دول أوروبا. ويقول المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو لـ«العربي الجديد» إنّ «الدول الأوروبية لم تلتزم ببنود الاتفاقية، فمن أصل ستة مليارات يورو أقرّت على دفعتين في عامي 2017 و2018، لم تسدّد دول الاتحاد حتى اليوم إلّا نسبة ضئيلة، كذلك فإنّها لم تلتزم بمبدأ واحد في مقابل واحد ولم تعفِ الأتراك من تأشيرة الدخول إلى أوروبا». ويسأل: «استناداً إلى ماذا يقولون إنّهم ملتزمون بالاتفاق؟». ويشير كاتب أوغلو إلى أنّ «الدول الأوروبية أخلّت كذلك بالشرط التركي المتعلق بعدم استقبالها عناصر مصنّفين إرهابيين ورعايتهم ودعمهم في مدّ المساعدات المتفق عليها وتحرير تأشيرة دخول الأتراك إلى دول أوروبا. ويقول المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو ودول الاتحاد الأوروبي، يؤكد «عدم تخلي تركيا عن اللاجئين السوريين، حتى لو أخلّت أوروبا ببنود الاتفاقية. لكنّ ثمّة مساعدات سوف تتأثر بلا شك. فتركيا صرفت نحو 42 مليار دولار على الإخوة السوريين، لكنّ الدول الأوروبية التي تعهدت بالمساعدة لم تقدّم إلا ملياراً دولاراً». ويتابع كاتب أوغلو ويسأل: «استناداً إلى ماذا يقولون إنّهم ملتزمون بالاتفاق؟». ويشير كاتب أوغلو إلى أنّ «الدول الأوروبية أخلّت كذلك بالشرط التركي المتعلق بعدم استقبالها عناصر مصنّفين إرهابيين ورعايتهم ودعمهم في مدّ المساعدات المتفق عليها وتحرير تأشيرة دخول الأتراك إلى دول أوروبا. ويقول المحلل التركي يوسف كاتب أوغلو

3,600,000
شخص سوري تقريباً تستقبلهم تركيا، وهم يتطلعون، بمعظمهم، إلى الهجرة السرية، باتجاه دول أوروبا

خوف من الترحيل

بالعودة إلى قلق السوريين، فقد سرت بين أعداد كبيرة منهم أخيراً مخاوف من الترحيل إلى مناطق في سورية وإن لم تكن خاضعة إلى سيطرة النظام، نظراً إلى أنّها آمنة من وجهة النظر التركية، خصوصاً بعد الخطوة الدنماركية، على الرغم ممّا لاقته من انتقادات من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

عدنان فاضل واحد من هؤلاء المتخوفين، إذ يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «التوترات بين تركيا والدول الأوروبية قد تتفاقم، وربما من حقّ تركيا تخفيف الأعباء المالية وترحيل سوريين إلى شمال غرب سورية، خصوصاً أنّ ثمّة سوريين يُرحّلون بعد ارتكابهم مخالفات، وهو ما يعني إمكانية العيش بأمان وفق المنظور التركي على الأقلّ». ولا يخفي مخاوفه كذلك من «تقييد السفر بين المحافظات واستمرار إغلاق الحدود وعدم زيارة السوريين في تركيا أهلهم في الداخل في خلال المناسبات والأعياد، أو وقف المساعدات المباشرة من قبيل كرت الهلال الأحمر وكرت المول لأنّ أسراً سورية كثيرة تعيش مستندة إليها».

من جهته، يرى رئيس تجمّع المحامين الأحرار في تركيا، غزوان قرنفل، أنّ «تلك المخاوف مبررة لكنّها مبالغ فيها». ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّ «تركيا، حين استقبلت السوريين لم تعتمد على المساعدات الدولية. لكن حينما طالت فترة اللجوء وزادت الأعداد، وبحكم المصالح المشتركة، أُبرمت الاتفاقية، ومن حقّ تركيا المطالبة بتنفيذ بنودها». ويقترح القانوني السوري أن «تُستثمر المنح الأوروبية التي نصّت عليها الاتفاقية والمساعدات والمنح الأخرى في مشروعات بتركيا يعمل فيها سوريون، لأنّ ذلك بحسب رأيه يؤمّن دخلاً وتأهيلاً للاجئين ويبعد عنهم تهماً يروّج لها بعض الأتراك، وهي أنّ السوريين يأخذون الأموال التركية وهم سبب ارتفاع نسبة البطالة في البلاد». ويؤكد قرنفل أنّ «تركيا ملتزمة بالحماية المؤقتة ولا يمكن أن تلزم السوريين بالعودة، لأنّ سورية أوّلاً غير آمنة ومستقرة والأهم أنّ تركيا بالفعل تتعامل بخصوصية مع اللاجئين السوريين وتقيم على نحو مستمر دورات لتأهيل السوريين ودمجهم».

> المخاوف طاولت كذلك السوريين في المؤسسات التعليمية التركية
>
> اتفاقية الهجرة مع تركيا ما زالت سارية وينبغي الاستمرار في تنفيذها

فإنّه سيخلق في وقت لاحق عشرات فرص الشغل لشبان سيعملون على رعاية الواحة وزراعتها وقطف التمور وتوزيعها وبيعها. وذهبت هذه الجمعية الخيرية إلى هذا النوع من المشاريع الوقفية كبديل للأنشطة الخيرية التقليدية التي تكون فيها الجمعيات مجرّد وسيط بين المحسنين والمعوزين. ويشرح عبد العالي نواري وهو عضو في «إيثار» لـ«العربي الجديد»، أنّ «هذا النوع الجديد من الأنشطة الخيرية القائمة على الأوقاف والذي يسمّى الفعل الخيري المنتج، يتجاوز الفعل الخيري المستهلك ويسهم في خلق ثروة لا تنضب تعود مداخيلها إلى الأيتام وتخلق فرص شغل وتعود بالفائدة على الفقراء وأكثر من ذلك، يمكن أن تجعل من المستفيدين أنفسهم جزءاً من اليد العاملة في هذه المشروعات ليكسبوا من عرق جبينهم ذلك». والجمعيات التي تبدي انفتاحاً على مبادرات منتجة من خلال أعمال خيرية، تتوزّع في مناطق جزائرية مختلفة. وقد أقدم متطوعون بدعمون جمعية «الأنوار» الخيرية في ولاية خنشلة شرقي الجزائر، على شراء عشر ماكينات خياطة تمّ توزيعها على أسر معوزة لتكون وسيلة لتأمينها الرزق. فهي توفّر لها وسيلة إنتاج تمكّنها من خياطة الملابس وسلع أخرى وتسويقها والاستفادة من عائداتها لتغطية احتياجاتها بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على عطايا الجمعيات الخيرية، مع العلم أنّ ذلك يتوقّف أساساً على ما توفّره عطايا المحسنين. ويقول جمال الدين جفال وهو ناشط في «الأنوار» لـ«العربي الجديد»: «فكرنا في كيفية التمكّن من تجاوز الفعل الخيري الاستهلاكي الذي يقوم على توزيع قفة من المواد الغذائية أو الملابس. ودرسنا عدداً من التجارب، فوجدنا أنّ الخيار الأفضل هو تحويل المجهود الخيري إلى صيغة إنتاجية، يتحوّل من خلالها المعوز أو العائلة الفقيرة إلى مساهم في محاربة الفقر والحاجة بجهد ذاتي وبدعم من الجمعية. من هنا، منحنا الأسر ماكينات خياطة على سبيل المثال، تساعدها في تلبية بعض احتياجاتها من دون الحاجة إلى مدّ يدها». يضيف جفال أنّه «بهذه الطريقة، يصير العمل الخيري فعلاً منتجاً من شأنه أن يرفع الغبن عن الأسر ويحفظ كرامة الأفراد، من خلال ما يجنونه من جهودهم المبذولة في العمل. والهدف يبقى تحويل الأفراد المعوزين من مستهلكين إلى منتج، ومن تابعين إلى فاعلين».

> الانتقال من العمل الخيري المستهلك إلى المنتِج عملية ضَرورية
>
> من شأن الإنتاج أن يرفع الغبن عن الأسر ويحفظ كرامة الأفراد

وفي ذلك تنمية للمجتمع وخير للبلاد».

في السياق نفسه، نجحت جمعية «دير الخير» (أفعل الخير) التي تنشط في مدينة ميلة شرقي الجزائر، في إطلاق برنامج دعم الأسرة المنتجة عبر مشاريع استثمارية عدّة في 12 منطقة ريفية على تخوم المدينة، من أبرزها مشروع «محضنة دجاج» بتكلفة تقدّر بمائة ألف دينار جزائري (نحو 630 يورو) لكلّ خمّ يضمّ 35 دجاجة وثلاثة ديوك. أمّا مدخول كلّ خمّ لمدّة شهرين من الرعاية، فيعود إلى عائلتين معوزتين. ويشرح وليد بولعراس وهو عضو في «دير الخير» لـ«العربي الجديد»، أنّه «من خلال دراسة تبيّن لنا أنّ مدخول الأسرة الشهري يصل في البداية إلى 100 يورو ليرتفع إلى 400 يورو بعد أربعة أشهر أو خمسة. فالمعنيّ سوف يتمكّن بعد هذه الفترة من الحصول على البيض وبيعها للمحلات». يضيف بولعراس أنّ «المشروع الذي يستهدف في بدايته عدداً محدوداً من العائلات المعوزة سيتوسّع مع الوقت، فيشمل عدداً آخر من الأسر». تجدر الإشارة إلى أنّ عملية الانتقال من العمل الخيري المستهلك إلى المنتِج تفتح الباب واسعاً لمبادرات أكبر في مناطق جزائرية مختلفة، وذلك من ضمن رؤية تتعلق بتجديد آليات العمل الخيري وأهدافه ووسائله مع رسم استراتيجيات جديدة له ليصير رافداً من روافد التنمية الحقيقية المتكاملة. وتشرح الباحثة في الاقتصاد سعيدة باعلي لـ«العربي الجديد» أنّ «جملة من التحولات وقعت بناءً على احتكاك كوادر الجمعيات الخيرية الجزائرية بتجارب العمل الخيري في العالم. وقد ساعد ذلك في تطوير فكرة العمل الخيري وإخراجه من إطار جمع المال والمساعدات لإعادة توزيعها، إلى تسخير المال وعائدات التبرّعات لتمويل مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر لمصلحة أفراد معوزين وعائلات معوزة». تضيف باعلي أنّ «هذا التطوّر ينطلق من الفلسفة الشهيرة: بدلاً من أن تعطه سمكة، علّمه الصيد».

مشاريع خيرية منتجة في الجزائر

تبرز اليوم تجارب خيرية جديدة في مناطق مختلفة من الجزائر، تشجّع المستفيدين منها على المساهمة فيها وبذل الجهود بدلاً من الاستعطاء وتلقّي المساعدات مثلما جرت العادة

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

لا بدّ من أن يولّي زمن هذه المساعدات (رياض كرامدي/ فرانس برس)

تنجّه مؤسسات وجمعيات خيرية في الجزائر إلى ما يشبه نظاماً جديداً من العمل الخيري المنتج، يقوم على أنشطة وقفية متعددة وعلى استثمار أموال المحسنين والزكوات التي تجمعها في مشاريع إنتاجية بهدف توفير عائدات منتظمة لتمويل مشاريع كفالة الأيتام وإسناد المرضى ودعم الأسر الفقيرة والمعوزة.

جمعية «إيثار» لرعاية الأيتام في ولاية الوادي جنوبي الجزائر، واحدة من تلك الجمعيات، وقد أطلقت استثماراً خيرياً كبيراً تحت عنوان «مشروع وقف لكفالة الأيتام» يقضي بزرع سبعة آلاف نخلة لكفالة ألف يتيم من مختلف مناطق البلاد. وبالفعل، أنجزت حتى الآن الجزء الأكبر من المشروع بزراعة خمسة آلاف نخلة في خلال شهر واحد، تمّ شراؤها من تبرعات المحسنين. وإذا كان المشروع يعتمد في بدايته على اليد العاملة التطوعية، فإنّه سيخلق في وقت لاحق عشرات فرص الشغل لشبان سيعملون على رعاية الواحة وزراعتها وقطف التمور وتوزيعها وبيعها. وذهبت هذه الجمعية الخيرية إلى هذا النوع من المشاريع الوقفية كبديل للأنشطة الخيرية التقليدية التي تكون فيها الجمعيات مجرّد وسيط بين المحسنين والمعوزين. ويشرح عبد العالي نواري وهو عضو في «إيثار» لـ«العربي الجديد»، أنّ «هذا النوع الجديد من الأنشطة الخيرية القائمة على الأوقاف والذي يسمّى الفعل الخيري المنتج، يتجاوز الفعل الخيري المستهلك ويسهم في خلق ثروة لا تنضب تعود مداخيلها إلى الأيتام وتخلق فرص شغل وتعود بالفائدة على الفقراء وأكثر من ذلك، يمكن أن تجعل من المستفيدين أنفسهم جزءاً من اليد العاملة في هذه المشروعات ليكسبوا من عرق جبينهم ذلك». والجمعيات التي تبدي انفتاحاً على مبادرات منتجة من خلال أعمال خيرية، تتوزّع في مناطق جزائرية مختلفة. وقد أقدم متطوعون بدعمون جمعية «الأنوار» الخيرية في ولاية خنشلة شرقي الجزائر، على شراء عشر ماكينات خياطة تمّ توزيعها على أسر معوزة لتكون وسيلة لتأمينها الرزق. فهي توفّر لها وسيلة إنتاج تمكّنها من خياطة الملابس وسلع أخرى وتسويقها والاستفادة من عائداتها لتغطية احتياجاتها بدلاً من الاستمرار في الاعتماد على عطايا الجمعيات الخيرية، مع العلم أنّ ذلك يتوقّف أساساً على ما توفّره عطايا المحسنين. ويقول جمال الدين جفال وهو ناشط في «الأنوار» لـ«العربي الجديد»: «فكرنا في كيفية التمكّن من تجاوز الفعل الخيري الاستهلاكي الذي يقوم على توزيع قفة من المواد الغذائية أو الملابس. ودرسنا عدداً من التجارب، فوجدنا أنّ الخيار الأفضل هو تحويل المجهود الخيري إلى صيغة إنتاجية، يتحوّل من خلالها المعوز أو العائلة الفقيرة إلى مساهم في محاربة الفقر والحاجة بجهد ذاتي وبدعم من الجمعية. من هنا، منحنا الأسر ماكينات خياطة على سبيل المثال، تساعدها في تلبية بعض احتياجاتها من دون الحاجة إلى مدّ يدها». يضيف جفال أنّه «بهذه الطريقة، يصير العمل الخيري فعلاً منتجاً من شأنه أن يرفع الغبن عن الأسر ويحفظ كرامة الأفراد، من خلال ما يجنونه من جهودهم المبذولة في العمل. والهدف يبقى تحويل الأفراد المعوزين من مستهلكين إلى منتج، ومن تابعين إلى فاعلين».

وفي ذلك تنمية للمجتمع وخير للبلاد».

في السياق نفسه، نجحت جمعية «دير الخير» (أفعل الخير) التي تنشط في مدينة ميلة شرقي الجزائر، في إطلاق برنامج دعم الأسرة المنتجة عبر مشاريع استثمارية عدّة في 12 منطقة ريفية على تخوم المدينة، من أبرزها مشروع «محضنة دجاج» بتكلفة تقدّر بمائة ألف دينار جزائري (نحو 630 يورو) لكلّ خمّ يضمّ 35 دجاجة وثلاثة ديوك. أمّا مدخول كلّ خمّ لمدّة شهرين من الرعاية، فيعود إلى عائلتين معوزتين. ويشرح وليد بولعراس وهو عضو في «دير الخير» لـ«العربي الجديد»، أنّه «من خلال دراسة تبيّن لنا أنّ مدخول الأسرة الشهري يصل في البداية إلى 100 يورو ليرتفع إلى 400 يورو بعد أربعة أشهر أو خمسة. فالمعنيّ سوف يتمكّن بعد هذه الفترة من الحصول على البيض وبيعها للمحلات». يضيف بولعراس أنّ «المشروع الذي يستهدف في بدايته عدداً محدوداً من العائلات المعوزة سيتوسّع مع الوقت، فيشمل عدداً آخر من الأسر». تجدر الإشارة إلى أنّ عملية الانتقال من العمل الخيري المستهلك إلى المنتِج تفتح الباب واسعاً لمبادرات أكبر في مناطق جزائرية مختلفة، وذلك من ضمن رؤية تتعلق بتجديد آليات العمل الخيري وأهدافه ووسائله مع رسم استراتيجيات جديدة له ليصير رافداً من روافد التنمية الحقيقية المتكاملة. وتشرح الباحثة في الاقتصاد سعيدة باعلي لـ«العربي الجديد» أنّ «جملة من التحولات وقعت بناءً على احتكاك كوادر الجمعيات الخيرية الجزائرية بتجارب العمل الخيري في العالم. وقد ساعد ذلك في تطوير فكرة العمل الخيري وإخراجه من إطار جمع المال والمساعدات لإعادة توزيعها، إلى تسخير المال وعائدات التبرّعات لتمويل مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر لمصلحة أفراد معوزين وعائلات معوزة». تضيف باعلي أنّ «هذا التطوّر ينطلق من الفلسفة الشهيرة: بدلاً من أن تعطه سمكة، علّمه الصيد».

مشتل عائلي بغزة... مشروع العمر

معاً، يعمل الزوجان رامي وحنين، من قطاع غزة، في مشتلهما الزراعي الذي أسساه بجهدهما المشترك وصبرهما، ويؤكدان أنّه، في نظرهما، مشروع العمر

غزة ـ **امجد ياغي**

أصبح مشتل زراعي أسسه الزوجان رامي البريم وحنين أبو صلاح، في خان يونس، جنوبي قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، معروفاً بين كثيرين. هذا المشروع - الحلم، جاء بعد تعب طويل منهما، كما دمّر الاحتلال الإسرائيلي مشتلهما الأول، في العدوان الأخير على القطاع. رامي موسى البريم (37 عاماً) كان في بداية حياته يهوى الزراعة، خصوصاً أنّه من منطقة زراعية وعائلة مزارعين. لكنّه، مع ذلك، اختار العمل في الكهرباء، ومع توقف عمله بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، عمل في تجارة الخضروات، ثم في البناء، ثم في التجارة العامة، إلى حين قرر العودة للزراعة. وهكذا أنشأ مشتلاً في محلة الزنة، شرقي خان يونس عام 2013، على أرض مستأجرة. ساءت الظروف، إذ بدأ العدوان الإسرائيلي على غزة بعد عام واحد، وجرفت آليات الاحتلال المشتل بكلّ ما فيه من شتول ونباتات وشجيرات. لكنّه بعد الحرب عاود نشاطه، واستأجر رفقة زوجته حنين، هذه المرة، أرضاً زراعية أخرى، في بلدة بني سهيلا ليقيما عليها مشتلهما المستمر.

لكنّ البريم أصيب بالغضروف في الظهر قبل أربعة أعوام، ما أثّر سلباً في عمله، إذ كان يعتني بالمشتل وينسّق الحدائق والمزارع. وهكذا، زادت المسؤولية على الزوجة التي باتت تنجز غالبية المهام، علماً أنّ لديهما بنتين. أصبح المشتل كبيراً قبل عامين، إذ يضم آلاف شتول الأشجار وقوارير الأزهار، وأصبح معروفاً بإنتاجه الذي يصل إلى كثير من مناطق القطاع، ويستعينان ببعض العمال أحياناً. ويزرع الزوجان أنواعاً عدة من أزهار الزينة، والأزهار الطبية، منها ما جلباه من خارج القطاع، كالأزهار الأوروبية والآسيوية، فيما يستطلعان الإنترنت للبحث عن أكثر النباتات والأزهار تميزاً، مما يتداوله الناس لشكلها وعطرها وأغراضها الطبية.

يقول البريم لـ«العربي الجديد»: «زرعت كثيراً من الأشجار. الأكثر طلباً من بينها هو الزيتون، فهي أشجار صبورة، مرتبطة ببيئة غزة الساحلية. عندما كان قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر قبل عام 2005، كنا نهرب الأشجار من أراضي الداخل المحتلة، لكنّي لم أكن أعلم أنّني يوماً ما سأعود إلى الزراعة. صحيح أنّني مريض حالياً، لكنّني أنظر إلى الحياة مجدداً من خلال الأشجار والأزهار».

لم يكمل البريم تعليمه الجامعي، وهو حال زوجته حنين (26 عاماً)، تزوجا قبل عشر سنوات، وعلى الرغم من أنّ رغبة حنين في متابعة تعليمها الجامعي مستمرة، فإنّ أولويتها كانت منذ سبع سنوات مساندة زوجها في المشتل، علماً أنّها لم تكن تعرف الكثير عن الزراعة، إذ عاشت طفولتها ومراهقتها في دولة خليجية، كان والدها معلماً في مدارسها.

تقول أبو صلاح، لـ«العربي الجديد»: «بعد عامين على زواجنا، بدأنا نؤسس مشتلنا في الزنة شرق خان يونس حتى نستقل بمشروع وحدنا، نتيجة الظروف الصعبة وعدم توفر عمل جيد لزوجي. لكن، عندما دمر المشتل تأثرت كثيراً على المستوى النفسي، فكيف لمشروعنا الحلم أن ينتهي بلحظات؟ ثم قررنا العودة للحياة مجدداً في مشتل آخر. وعلى الرغم من أنّني حالياً أقوم بمهام أكثر نتيجة مرض زوجي، فإنّي أشعر بالراحة عندما يكون زوجي وبنتاي معي في مشتلنا».

تتولى أبو صلاح في المشتل مهام الزرع والسقي وتحويل خطوط المياه وإدارة المكان، وفي أوقات كثيرة البيع، فيما يتولى زوجها عمليات البيع وتنسيق المزروعات. وبينما تمضي أكثر أوقات يومها في المشتل، فقد خصصت غرفة فيه لبنتيها، كي تكونا قربها، كما يتسنى لهما بذلك اللعب في المشتل في أجواء الطبيعة والأرض. تقول أبو صلاح: «أفضل زراعة الأزهار، خصوصاً الغاردينيا، القريبة إلى قلبي، إلى جانب الجوري والياسمين. هناك طلب كبير على الأزهار لتزيين الحدائق ووضعها في القوارير داخل المنازل، كما أنّ هناك إقبالاً على نبات إكليل الجبل (حصى البان) لاستخدامات طبية كحال الشيبة (شيح) والسدابة (فيجل) والألوفيرا (صبر) أيضاً. وبينما أهتم بهذه الزراعات، يتولى زوجي زراعة الأشجار أكثر».

يواجه المشروع صعوبات في تأمين مياه الريّ يومياً، كما توفير الكهرباء الأساسية للمضخات. ولا يتمكن الزوجان من تحمل كلفة السماد الصناعي المرتفعة. لكنّهما مع ذلك، يستخدمانه لبعض النباتات لحاجتها الماسة إليه. ويسعى الزوجان لتطوير المشروع، ففي الوقت الحالي تقوم أرضية المشتل على مساحة دونمين، فيما يسعيان لتوسيعه إلى 3 دونمات. يوضح رامي: «بعدما بدأنا بشتول معدودة على أصابع اليدين، أصبح مشتلنا كبيراً، ومعه يكبر حلمنا في مشروع العمر، الذي أحببنا فيه الزراعة معاً، وتساند فيه بعضنا».

رامي وحنين وابنتاهما في المشتل (محمد الحجار)

عمل متعب لكنّها تحبّه (محمد الحجار)